

إذا اشتري أصحية فضاغت لبي عليه أخرى مكانها ولو كان غنيا وجب أن يرضى  
على الفقير بالشر أو الضرب أو غير ذلك وهذا العين فوجرت الأصحية بهذا العين  
فيستط الواجب بهلاك العين رجل ما يتاد رهم فاشترى بعشرين درهما  
أصحية يوم الثلاثاء مثلا وهكذا الأصحية يوم الأربعاء ويوم الخميس ويوم  
الجمعة لا يجب عليه أن يرضى كان الأصحية أنما يجب يوم الجمعة وهو فقير يوم الجمعة

### كتاب الوقف بعلامة النون

رجل وقف قضا على أمهات وأولاده الأيمن عن تزويج فانه أشي لها من وجبة  
منهن ثم طلقها زوجها وهذا على وجهين إيمان لا يشترط الوفاة أو نقل المهر  
تزوجت وطلقها زوجها أيضا أو شرط في الرجعة أو لا شيء لها لانه  
ستشئ من طلقها زوجها والمستثنى من التناكح وكذا الكفو وقضى على بني  
فلان الأيمن يخرج من البلد فخرج واحد ثم عاد لا شيء له وإن كان ممن يتعلم القرآن  
فترك بعضهم ثم انتقل فهو على وجهين اتفاق رجل وقف رضاء على مسجد ولم  
يجعل إخوة له إلا ابنه المسمى المشايخ فيه والمختار له جوز في قولهم جميعا أما في قول  
الروصف فلا يورث المسجد موقفا فيكون الوقف موقفا وأما في قولهم فلم يكن  
العرو والقياس يترك بالعرف لتمامه وقت المنقول فيما تعارفوا مسجد عتيق  
لا يعرف بابنه حزب واتخذ مسجد لخرايس أهل المسجد ان يبيعوه ويستعينوا  
بشده في مسجد ان في قولهم يوقفه له مسجد الذي سراج المسجد هل يجوز  
ان يترك المسجد من وقت المغرب إلى غنها هنا ليس بالاختصاص بل  
والثاني هل يجوز ان يترك كل اللب والثالث هل يجوز ان يترك الكتاب سراج  
المسجد أم الثلث له ولا يلازم به أن المصل يشترط في الصلاة أن يكون في المسجد

البعض علامة الحيوة والبعض لا لكن هذا إذا لم يعاينته حتى وقت الذبح  
أما إذا علم أصل كماله فقد ذكرنا نظير هذا في باب الباعلة النون  
رجل اشترى خمس شاة أيام الأضحية وأراد يرضيها بواحدة منها لكن لم يعينها  
فزوج رجل واحد منها ما يوم الأضحية بغير امره بنية الأصحية فهو صامخ  
لان صاحبها لم يعينها لم ياذن ببيع عينه كدلالة رجل ذبح شاة وقطر  
للخقوم ولا ولاح إلا أن الحيوة فيها تقطع أسان منها نصفه لكل من قطع  
منها لانه يوم يجل أنما يجل لانه أبيض من الحي والمضرب وهذا لا يسمى حيا مطلقا  
فلا يدخل تحت النحر الوصي أو الضحى عن الصغير ماله ولم يتصدق بها جاز لانه  
انما امره وراضوا وهو عن الأصحية وان ضروقا ضامن لانه لم يات بما امره  
لان ليس عليه الأصحية وجواز الذبح لانه تمليك لا كلكه وله ذلك بدون التسمية  
فإذا زاد خبرا كان وهذا إذا كان المضحى وصيا وان كان أبدا ذكرنا ذلك في  
رضاخ المسبوط إلى العرفان رجل دفع عشرين درهما إلى رجل ليشتري بها أصحية  
فاشترى بمائة وعشرين لا يلزم الأمر لانه خالف امره وان اشترى بسبعة عشر  
فمدا على وجهين أما ان كان ثمنه عشرون أو أقل ففي الوجه الأول يلزم الأمر لانه  
أمر بشر الأصحية ثمنه عشرون وقد اشترى وخالف فيها فهو غير في الوجه الثاني  
لا يلزم لانه خالف امره أو فضل ان يضحى الرجل يده إذا قدر وان لم يقدر فوض  
إلى غيره لان رسول الله عليه السلام تولى البعض بنفسه وعلى غير رضاه عنه  
في الباقي وحكي ان أبا مسفة رحمه الله فعل بنفسه أن يضحى الأصحية فمقت  
فأشترى أخوه مكانها وحل الأضحية ان يضحى بها فمقت نفسه وعين ان كان  
غنيا والفقير ان الوجوب على الفقير بالشر وقد تغرد الشر فتنعده الوجوب  
وإذا الوجوب على الغني بايجاب الشرع والشرع لم يوجب الأصحية وأصله الفقير